الزواج في مجتمع متغير (بحث تحليلي) في العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج

م. د. وصال علي العلوي/ كلية الآداب/ جامعة واسط
م . علي عناد زامل/ كلية التربية الرياضية/ جامعة واسط

تمهيد:

يعد الزواج العملية الاجتماعية الأولى والأساسية التي أسهمت في تكوين أهم مؤسسة اجتماعية هي الأسرة، التي من خلالها يكسب الإنسان أسمهُ ولغتهُ ودينه وعاداته وتقاليده وقيمه ونظامه السلوكي العام، الذي يقره المجتمع ويولد ويتربى وينشأ فيه. لذلك اهتمت الأمم والمجتمعات الإنسانية بالزواج وشجعت عليه الشباب من كلا الجنسين عبر تاريخها ولحد الآن وإن تغيرت مقاصد الزواج بصوره وأشكاله المتعددة. فللزواج مقاصد سامية وغايات عظيمة وهو باب التواصل وسبب الألفة والمحبة وبقاء النوع البشري ووسيلة إيجابية لتحقيق الأمومة والأبوة والاستقرار النفسي ووسيلة للعفاف والتحصين من الانحراف الجنسي. وتعد المرأة مرآة المجتمع التي تعكس صورته الإيجابية والسلبية، فالاهتمام بها ورعايتها ومعرفة المشكلات التي تواجهها وإيجاد الحلول لها إنما يجسد الاهتمام بالمجتمع نفسه. والمرأة العراقية تواجه الآن العديد من المشاكلات منها تأخر سن زواجها. وسنتناول بين ثنايا بحثنا ما يأتي:

اولا : مشكلة واهمية واهداف ومصطلحات البحث .
ثانيا: العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في مجتمع متغير
ثالثاً- الخلاصة

أولاً: مشكلة واهمية وهدف ومفاهيم البحث.

***مشكلة البحث:** من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها في المجتمعات المتغيرة في الوقت الحاضر " مشكلة تأخر سن الزواج " ، فهي مشكلة اجتماعية شائعة ومتفشية تعد من أصعب وأخطر المشكلات وإن اختلفت درجة ظهورها وخطورتها حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتركيب السكاني لذلك المجتمع. ويعد المجتمع العراقي واحد من أكثر المجتمعات التي عانت ولاتزال تعاني من هذه المشكلة والتي أصبحت تطرق باب معظم العوائل العراقية للظروف العصيبة التي مر بها المجتمع العراقي في ظل النظام السابق من حروب وحصار اقتصادي أدى إلى تراكمات اجتماعية يصعب التغلب عليها حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية إذ أصبح العراق مسرحاً للعنف والإرهاب وكان للشباب النصيب الأوفر ، وتثير مشكلة البحث عدة تساؤلات سيتم الاجابة عنها لاحقا وهي :

- ما العوامل والأسباب التي تقف وراء تأخر سن الزواج .
- هل يؤثر تأخر سن الزواج في المرأة وفي المجتمع.

* **أهمية البحث :** إن اختيار هذه المشكلة انما جاء لقلة البحوث حولها، والكشف عن العوامل الحقيقية التي تقف وراء هذه المشكلة واثارها السلبية التي تتركها على المرأة وأسرتها، ومجتمعها . منها القلق والخوف من عدم الحصول على زوج في المستقبل، وضعف القدرة على الإنجاب وكثرة المشاكل مع الأسرة وإشباع الرغبات الجنسية خارج نطاق الزواج الشرعي، ولمعرفة أساليب تكيف المرأة العراقية المتأخرة في زواجها، هل هو الصبر والرضا بالقضاء والقدر؟ أو الانشغال بالدراسة والحصول على أعلى الدرجات العلمية؟ أو إنها ترى الزواج ليس بالعملية الإنسانية المثالية المنتظرة، لما تراه من واقع مأساوي بين المتزوجين.

***هدف البحث:** يهدف البحث الحالي إلى ما يأتي:

التعرف على العوامل المؤدية الى تأخر سن زواج المرأة في مجتمع متغير

* **المفاهيم والمصطلحات العلمية :** المفاهيم هي رموزٌ مجردة تعكس مضمون فكرة، أو سلوك، أو موقف أفراد مجتمع البحث، بواسطة لغتهم ، وتعد من أدوات التفكير والاستقصاء الأساسية في الدراسات الاجتماعية لذا ينبغي بذل المزيد من الاهتمام إلى تشكيلها وتنميتها[١]،.إنَّ المفاهيم العلمية التي تتناولها هذه الدراسة هي على النحو الآتي: **" الزواج ، سن الزواج ، تأخر سن الزواج (العنوسة) "**.

* **الزواج** : ينظر لمفهوم الزواج من عدة زوايا، لغوية، اجتماعية، قانونية، تشريعية، بيولوجية. فالزواج في اللغة من زوج: والزوج خلاف الفرد. يقال: زوج أو فرد كما يقال: خساً أو زكاً، أو شفع أو وتر: الزوج الفرد الذي له قرين: وزوج المرأة: بعلها. وزوج الرجل: امرأته. الزواج ارتباط شيء بآخر، واقترانه به بعد أن كان منفصلاً عنه، فيقال زوج الرجل أبله إذا قرن بعضاً ببعض [٢]. وقال سبحانه تعالى ((وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ)) سورة التكوير الآية (٧) ، أي قرنت بأجسادها عند البشر . والزواج اقتران أحد الشيئين بالآخر وارتباطهما بعد أن كان كل منهما منفصلاً عن الآخر ومنه قوله سبحانه ((وزوجناهم بحور عين)) سورة الدخان الآية (٥٤).

الزواج اجتماعياً: الزواج نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية. وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صور التزاوج الجنسي بين البالغين. يعرف وليم جراهام سبنسر الزواج بأنه (رابطة بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات المعيشية وإنجاب الأطفال[٣] . **الزواج قانوناً:** أما الزواج في قانون الأحوال الشخصية في العراق المادة (١٣) رقم (١٨٨) فهو عقد بين رجل وامرأة يهدف إلى تأسيس حياة مشتركة معاً وتأسيس أسرة[٤]. **الزواج شرعاً:** الزواج عقد يفيد استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع. أو هو عقد وصفه الشارع ليفيد أصالة ملك استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل. **اما الزواج بايولوجياً:** الزواج ظاهرة ثقافية تؤكد مشروعية الذرية والتناسل[٥]. ولقد أكد الإسلام الزواج باعتباره ركناً حياتياً فجعله مستحباً أكيداً وقد يسمو إلى مستوى الوجوب. وقد حث الخالق –سبحانه وتعالى- عليه في آيات عديدة من القرآن الكريم، وتحدث عن حكمته وبعض أحكامه كما وحث عليه النبي محمد (ﷺ) والأئمة المعصومين (عليهم السلام). في روايات عدة.. : قال تعالى ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) سورة الرمم الآية (٢١). وقال تعالى ((وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) سورة النور الآية (٣٢). وايضا في قوله تعالى ((فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً)) سورة النساء الآية(٣).

ومن اقوال رسول الله (ﷺ) ، (تناكحوا تكثروا، فأني أباهي بكم الأمم، حتى بالسقط). وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (ما يمنع المؤمن أن يتخذ أهلاً، لعل الله أن يرزقه نسمه، تشغل الأرض بلا إله إلا الله). وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي ليس مني) [٦] . وقال أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) (تزوجوا فان رسول الله (ﷺ) قال: من أحب أن يتبع سنتي فان من سنتي التزويج). وقال أمير المؤمنين علي بن ابي (عليه السلام) (ليس شيء مباح أحب إلى الله من النكاح، فإذا اغتسل المؤمن من حلاله، بكى إبليس وقال: يا ويلتاه هذا العبد أطاع ربه). وعن أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) (ركعتان يصليهما متزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما غير المتزوج)[٧].

***سن الزواج :**سن الزواج يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وذلك بناءً على قوانين وعادات وتقاليد وقيم ذلك المجتمع. وينادي كثير من علماء النفس والاجتماع بتحديد سن للزواج، يتوافر فيها الاستعداد الجسماني والعقلي والنفسي لحياة زوجية سعيدة، والواقع إن تحديد سن للزواج أمر تحكمي، لأن الاستعداد الجسماني والعقلي والنفسي يختلف من بيئة إلى أخرى، وتؤثر فيه عوامل مختلفة. فالإسلام لم يحدد سناً للزواج وإنما طلب توفر البلوغ الجنسي للأطراف، أما المسيحية فلم تحدد ما هو أقل من (١٥) عاماً للفتاة كسن أدنى للزواج[٨] . وقد حدد قانون الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية سناً للزواج نص على ما يأتي:

القانون الأردني المادة (٥) سن الزواج للفتى (١٦) سنة والفتاة (١٥) سنة، وقانون دولة الإمارات العربية المادة (٢٠) سن الزواج للفتى (١٨) سنة والفتاة (١٦) سنة، والقانون التونسي سن الزواج للفتى (٢٠) سنة والفتاة (١٧) سنة. أما **القانون الفرنسي** فجعل سن الزواج للفتى (١٨) سنة والفتاة (١٥) سنة، **والقانون الألماني** سن الزواج للفتى (٢١) سنة والفتاة (٢٠) سنة **والقانون السويدي** سن الزواج للفتى (٢٠) سنة والفتاة (١٨) سنة ، وقد منح قانون الأحوال الشخصية العراقي وعلى مدى أكثر من (٥٠) عاماً المرأة العراقية بعض أوسع الحقوق القانونية في المنطقة وتضمن هذا القانون والذي تم سنه (١٩٥٩) بعض الأحكام التقدمية التي تم استقصاؤها بشكل فضفاض من المدارس الإسلامية المختلفة وحدد العمر القانوني للزواج بـ (١٨) سنة[٩]، وعلى الرغم من إن السن القانوني للزواج في العراق (١٨) سنة لكلا الجنسين، و(١٥) سنة بتصريح من القاضي أو الوصي القانوني، إلا أن العمر الحقيقي للزواج يختلف بالاعتماد على تطبيق أحكام القانون أو الشريعة أو المذهب الديني الخاص في كل حاله.

*** تأخر سن الزواج (العنوسة)** . يختلف مفهوم تأخر سن الزواج (العنوسة) بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي. المجتمع العربي يتناول مفهوم العنوسة في جانبين، جانب لغوي وجانب اجتماعي. **فالعنوسة لغوياً** :ع ن س-(عُنس) الجارية من باب دخل و (عناساً) أيضاً بالكسر فهي (عانس) إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت في عداد الإبكار. هذا إذا لم تتزوج. فان تزوجت مرة فلا يقال عنُستْ. ويقال للرجال أيضاً عانس والجمع (عُنس) و (عنُسْ) كأزل ويزل ويَزل. وقال الأصمعي لا يقال (عنُست) ولكن (عنُسْ) على ما لم يسم فاعله و (عنسها) أهلها[١٠]. قال رسول الله (ﷺ) في وصفه: لا عانس ولا مفند، العانس من الرجال والنساء: الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج، وأكثر ما يستعمل في النساء-قال: عنَسَت المرأة، فهي عانس، وعنَست، فهي معنسة إذا كبرت وعجزت في بيت أبويها[١١].

اما **العنوسة اجتماعياً** العنوسة هي تأخر المرأة والرجل عن وقت الزواج المشروع والمعروف لدى الجنسين ، و **العانس** هي المرأة التي لم تتزوج أبداً . والعوانس هم النساء اللاتي يعتبرن خارج نطاق العمر الاعتيادي للزواج، مع إن هذا الأمر يختلف باختلاف الثقافات كما انه يتباين بتباين العصور. ويرى كثير من الباحثين العنوسة مصطلح اجتماعي وليس لفظاً علمياً ومن ثم فهو متغير بتغير الظروف والأوضاع الاجتماعية والتطور الزمني للمجتمع. فالعنوسة عادةً تعني السن التي تصل إليها الفتاة دون زواج مقارنة بالسن السائدة والمتعارف عليها وسط أسرتها والمجتمع، وكل مجتمع يحدد سناً للزواج.

ثانيا : العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في مجتمع متغير.

هناك عوامل متعددة في المجتمعات المتغيرة تؤدي الى تأخر سن الزواج لدى المرأة العراقية هي كالآتي:

أولاً: العوامل الاقتصادية : لكل مجتمع عاداته وتقاليده وأعرافه السائدة، منها الصالحة النافعة ومنها الضارة، وهناك عادات ساهمت في ازدياد نسبة الفتيات المتأخر سن زواجهن في المجتمعات الإسلامية ومنها ارتفاع المهور.

المهر هو الواجب للزوجة على زوجها بالعقد الصحيح عليها أو الدخول الحقيقي بها وله مسميات عدة: الصداق، الأجر، النحلة، والفريضة[١٢]، وهو حق خالص لها أوجبه الله تعالى تطييباً لخاطرها، وتأليفاً لقلبها حين يقول الله سبحانه وتعالى (واتوا النساء صدقاتهن نحلة) سورة النساء، الآية ٤.

لقد شكلت المهور ومقاديرها منذ صدر الإسلام مشكلة، فأصبح ارتفاع المهور عرفاً شائعاً، وأصبح تقليداً راسخاً، ولاسيما بعد أن ارتبط بجاه الأسرة، ومكانتها القبلية، ودرجة ثرائها. والمهر ليس ركنا في الزواج، ولا شرطاً من شروطه، بل هو حكم من أحكامه المترتبة عليه بعد إتمامه[١٣]، فغاية المهر ان يكون تكريماً للمرأة وإعلاء لمكانتها، وليس تثميناً أو شراء للمرأة، بل هو دليل العزم على تحمل الأعباء وأداء الحقوق للأسرة الوليدة، فالأصل في المهر إلا تكون قيمته باهظة في بعض الأحوال.

من المؤسف أن هذه السنة المؤكدة في الإسلام ضاعت بين ايدي المسلمين في العصر الراهن، فأصبح العزاب من الشباب يفرون من الزواج جراء المهور المرتفعة، وتراكم الشروط المادية التي يضعها أهل الفتاة على عاتقه. فقد اعتبر سفوح الأخرس (أن المهر أسيئ استعماله مع الزمن وأصبح عند البعض وسيلة تجارية أكثر منه تعبيراً رمزياً لرباط مقدس)[١٤]. وان ما يدفعه الزوج مقابل أن يحظى بزوجته ينطوي على فكرة قريبة جداً إلى مفهوم الشراء[١٥]. فضلاً عن المهر، الهدايا التي يقدمها العريس وأهله للعروس قبل الزواج مثل النقود والذهب والملابس والإكسسوارات التي ترهقه اقتصاديا، وحفلات الزفاف الضخمة في الفنادق والمطاعم، والبذخ فيها من اجل المباهاة والغيرة وحب الظهور، حتى وإن أدى ذلك إلى انجراف الشاب في ديون كبيرة يقوم بتسديدها ودفعها بعد الزواج. وأيضاً رغبة الفتاة وأهلها في سكن مستقل خوفاً من المشكلات التي تحصل مع أهل الزوج أو أن الشاب لا يستطيع ان يتزوج في بيت أهله أما لصغر مساحة البيت الذي يسكنون فيه، أو لحجم أسرته الممتدة التي تجعل من زواجه في بيت أهله شيء صعب مما يضطر الشاب إلى تأجير منزلٍ على الرغم من ارتفاع الإيجارات و (السرقفليات) وتأثيث المنزل من غرفة نوم واستقبال وطعام ومطبخ.

وتلعب البطالة دوراً مكملاً للوضع الاقتصادي المتأزم، فأنهيار الوظائف وفرص العمل أمام الشباب حالت دون حصول الشاب على فرص عمل تدر عليه دخلاً ثابتاً يمكنه من تحمل أعباء الزواج، فالشاب يفكر في ترتيب أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية باعتماده على نفسه من خلال العمل والإنتاج، لا سيما أهل الكفاءات والخريجين الذين امضوا حياتهم في الدراسة والتخصص، فضلاً عن ان الالاف من الشباب يعانون البطالة بسبب تدهور الأوضاع التعليمية والتدريبية والصحية والمهارية للقوى العاملة وعدم ملاءمة الكفاءات والخصائص النوعية للعمال في القطاعات الحديثة للاقتصاد تسبب في تخلف الإنتاجية وصعوبة الحصول على فرص العمل[١٦].

ثانياً: <u>العوامل الاجتماعية</u>: العنوسة والعزوبة ظاهرة بدأت تغزو مجتمعاتنا مع الزمن لتصبح مشكلة مستعصية الحل في مجتمع تحكمه عادات وتقاليد وأعراف تصل الى حدود القبلية والعشائرية، وعبر سنوات لم تستطع الدولة والمنظمات والأحزاب والجمعيات أن تضع حلولاً لهذه العادات والتقاليد بل أخذت دور المتفرج والمتلقي ووضع الشعارات. لذا **هناك عوامل اجتماعية كثيرة ساهمت في تأخر سن الزواج هي[١٧] :**

١- رفض أهل الفتاة لرجل ترغب الارتباط به ومحاولتهم إجبارها على الارتباط بمن يرونه مناسباً من وجهة نظرهم. فقد اعتدنا في المجتمع الشرقي أن يفرض الأهل الرجل على المرأة ولا يؤذن لها في حق الاختيار. فيتقدم أليهم الخاطب الكفء فيماطلونه ويعتذرون له بأعذار واهية، وينظرون إلى أمور شكلية فيه وجوانب كمالية، ويسألون عن حاله ووظيفته ووجاهته ومكانته، ويغفلون أمر دينه وخلقه وأمانته،

٢- فرض ابن العم على ابنة العم أجباراً وإكراهاً، فلا يحق لها أن تتزوج غيره في حالة وجوده حتى وان كان ابن العم لا يريد أن يتزوج الآن فتظل محجوزة له فقط، وهو لا يريدها وهي لا تريده، فالبنت ليس لها رأي بالزواج، وولي الأمر هو الذي يقرر ممن تتزوج. فكثير من الآباء يقولون أبنتي لولد عمها (مركتنا على زياكنا). ناهيك عن نظام النهوة الذي كان موجوداً في الريف، وما زال لأبن العم الحق في أن ينهي أي زيجة لو أرادت أن تحصل وإذا كانت الفتاة جريئة ورفضت هذا الزواج تبقى عانساً لا يتقدم شخص آخر للزواج منها إلا ما ندر.

٣- فالعادات والتقاليد المحافظة للمجتمع تمنع وتحرم الاختلاط بين الجنسين قبل وبعد الزواج، ويمكن أن تقف خلف عدم وجود حرية اختيار الشريك فالوالد لا يميل نحو الاختلاط بالجنس والآخر، لأنه كان يوصى منذ الطفولة بعدم الاختلاط، وقد يؤدي هذا إلى التأخر في سن الزواج من جهة والى الإحجام الكلي عن الزواج وانخفاض نسبته من جهة أخرى.

٤- التزام الترتيب بين الأخوات: أي تزويج الأخوات الأكبر سناً، حيث التزام بعض الأسر الترتيب في تزويج بناتهم فلا يزوجون الصغرى قبل أختها الكبرى، فتكبر الأخريات ويبقين معلقات حتى تتزوج الكبرى، وقد يفوتهن جميعا قطار الزواج.

٥- عوامل طبقية وطائفية: يعتبر الزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معياراً اجتماعياً مفضلاً، ولاسيما من وجهة نظر الآباء ذوي المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبنائهم، فكونه في داخل المكانة الاجتماعية يعتبر شرطاً أساسياً للمحافظة على نسب العائلة ومكانته فالعرب يقيمون وزناً كبيراً لهذا الاعتبار، فنرى أن الأسرة التي تقبل زواج ابنتها من أسرة اقل منها درجة وحسباً ونسباً تعير بين الأسر[١٨]، فغالباً ما يرفض الأهل الزواج لأحد الطرفين لأنه غير مناسب للطرف الآخر، بغض النظر عن الملائمة الفكرية والعلاقة العاطفية التي قد تربطهم. فضلاً عن العوامل الطبقية رفض الأهل زواج ابنتهم أو أبنهم من طائفة أخرى غير طائفتهم على الرغم من اعتناقهم دين واحد. من هنا البداية

٦- استيلاء بعض الآباء على رواتب بناتهم العاملات، فطمع الوالد في مال ابنته جعله يبقيها من دون زواج لأنه يريد أن يستولي على راتبها ويراه مصدراً سهلاً وهو قد تقاعد فيرى الآن رواتب بناته الموظفات حلال عليه . وهنا في حالة اشتغال المرأة بعد التخرج لعدة سنوات فأن فرصتها للزواج عندئذ تقل إلى حد كبير.

٨- ضعف الضغوط الاجتماعية قد أدت إلى ازدياد عدد العزاب نساءً ورجالاً، فلم يبقَ البشر متسائلين عن سبب تأخر زواج الآدمي أو لماذا لم يتزوج بعد ويؤسس أسرة وذلك بسبب العلاقات الاجتماعية السطحية والمجهولة قد أدت إلى ارتفاع أعداد العزاب وبالذات عند المرأة أكثر من الرجل[١٩].

٩- سمعة وشرف البنت و عائلتها: أن قيمة العرض والمحافظة على الشرف هي التي تتحكم في كثير من أساليب سلوك الناس وعاداتهم. فالشاب بعد أن يستقر رأيه على الزواج من فتاة معينة يقوم بالسؤال على أصلها وشرفها وانعدام وجود شائبة في أقارب أمها أو أبيها لأنهم يعتقدون ان (العرق دساس)، و (ثلثين الولد على خاله)[٢٠]. فالعلاقة بين الجنسين تعرض الفتاة لتبقى عانسة فالرجل في المجتمع الشرقي قد لا يقبل الارتباط بفتاة لها علاقات سابقة. وهذه أحياناً تتسبب في عدم إقبال احد على الفتاة وعائلتها والتناسب معهم لأن شرف الفتاة من الموروثات الاجتماعية المهمة جداً في المجتمعات العربية في مثل قضايا الزواج.

١٠- هناك عوامل اجتماعية أخرى ومنها المتعلقة بالتجانس في السن بين الرجل والمرأة. فالعرف المتعلق بالسن والاختيار للزواج يضع قيودا كثيرة تحد من فرص المرأة في الزواج أكثر من الرجل، وذلك لأن المرأة لا يسمح لها بأن تتزوج إلا من رجال يماثلونها سناً، أو يكبرونها وهذا يقلل من فرصها في الزواج. فضلاً عن أن تغير مركز المرأة وتحررها وتعلمها واشتغالها عزز مكانتها فأصبحت تبتغي أسرة قائمة على نظام الزواج الأحادي لكي ينمو في ظلها أطفال يتوفر لهم اكبر قسط

من الرعاية بعيداً عن المشاكلات التي يسببها وجود امرأة أخرى. فأصبحت المرأة ترفض الرجل المتزوج كذلك الأرمل والمطلق.

ثالثاً: العوامل السياسية : لا شك في أن الشباب يكونون ضحية لسياسات أنظمتهم التي تقودهم لحروب ظالمة لطالما عانت البشرية منها. وكان للشباب النصيب الأكبر من ضحاياها فالمجندون للحرب يبتعدون عن الحياة الاجتماعية لمدة طويلة مما يحول بينهم وبين الزواج وإنجاب الأطفال. قد يكون عدد الرجال اقل من عدد النساء كثيراً وخاصة في حالات الحروب ولهذه فان عدد الرجال الصالحين للزواج قد قل كثيراً. بسبب الآثار التدميرية كضحايا ومعاقين ومصابين بأمراض نفسية. ولذلك فالنساء اللواتي يمثلن الشريحة الأكبر عدداً هم الذين يتحملون أعباء وويلات الحروب سواء أثناء نشوب الحرب أو بسبب ما تفرزه من مصاعب بعد أن تضع أوزارها[٢١].

لقد خسر العراق كثيراً من شبابه بسبب الحروب وتفيد بعض الإحصائيات أن العدد الذي فقد من الشباب هو أكثر من مليون، فأصبحت المرأة العراقية تشكل نسبة ٦٠% من سكان العراق ، ثم تلاها الحصار الاقتصادي الذي كشفت المصادر الوطنية والدولية أرقاماً مفزعة عن حجم الضحايا الذين سقطوا[٢٢]. وأخيرا الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والاحتلال الأمريكي الذي جعل العراق بؤرة للأعمال الإرهابية ومنها السيارات المفخخة والعبوات الناسفة والقتل الطائفي.

وحقيقة أن مجازر الموت الحاصلة حالياً في العراق لم تستثن صغيراً او كبيراً أنثى أو ذكر ولكن بشيء لا يقبل الشك هو أن عدد الضحايا هم من الرجال ولاسيما الشباب، فقد ذكرت التقارير الإخبارية أن ٢٤.٨٦٥ مدنيا قتلوا كلهم تقريباً كنتيجة مباشرة للعنف بين ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ و ١٩ آذار/ مارس/ ٢٠٠٥. وبلغ تعداد العراق تقريبا ٢٥ مليون نسمة، وهذا يعني أن واحد من كل ألف عراقي قد قتل بالعنف وان ٩٠% من القتلى وعددهم ٨.٩١٣ كانوا ذكور بالغين[٢٣]. فضلا عن نسبة كبيرة من المعوقين الذين أصيبوا بعاهات جعلت من زواجهم شيء صعب.

رابعاً: العوامل الثقافية : أن الإسلام لا يقف أمام تعليم الرجل والمرأة، وإنما يقف أمام تلك المظاهر الكاذبة التي انتشرت والتي كان لها الأثر السيء في المجتمع الإسلامي. ففي بعض المجتمعات العربية وعلى الرغم من انتشار التعليم باعتباره مطلباً عاماً، إلا أن النظرة الاجتماعية التقليدية ولاسيما في الأرياف والتجمعات السكانية الشعبية، تعتبر ان الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت. وفي الجماعات الأخرى تكون النظرة إلى التعليم أكثر ايجابية لأنه يمكن الإناث من الحصول على أزواج أفضل ويجعلهن أمهات وربات بيوت أفضل، وليس كونه يهيئهن لدخول قوة العمل أو التحول إلى صاحبات مهن باستحقاقهن[٢٤]. واختلفت الآراء حول التعليم هل يعد من الأسباب الإرادية أو القسرية التي تدفع المرأة أو الرجل لتأخير سن زواجهم، فنجد أن انتشار التعليم وانتظار كل من المرأة والرجل للانتهاء من المرحلة الجامعية قد قلل كثيراً من الزواج المبكر، ولم يعد الشاب يقبل على الزواج قبل ان يؤمن لنفسه دخلاً مناسباً ، فهو لا يستطيع في فترة التعليم والتأهيل المهني تقديم المال والوقت اللازمين لبناء أسره. أما الفتاة فترفض الخاطب وهي في فترة الدراسة متعللة بضرورة اخذ شهادة البكالوريوس، فشهادتها تؤمن لها العمل، وتحفظ لها حقها، وتؤمن مستقبلها، خوفاً من توقع حدوث أشياء مع زوجها مثل الطلاق[٢٥]، وهنا سوف تقل فرص الزواج بالنسبة للمرأة المتعلمة والعاملة، لأن الرجال اللائقين للزواج، سوف تقل أعدادهم نسبياً. أولاً لأنهم سيتزوجون من فتيات أخريات وثانياً بسبب فارق السن. فنجد كثيراً من الشباب يبتعدون عن المرأة المتعلمة وقد يكون الدافع إلى رغبته بامرأة صغيرة ما زالت في قمة نضارتها أو لأنها أوعى وانضج وليس من السهولة السيطرة عليها، أو الحصول على زوجة خام لا تفقه شيء بحيث يكون لديه مجال أوسع لممارسة رجولته وجبروته عليها.

خامساً: العوامل الديمغرافية: لقد أثرت هذه العوامل مجتمعة على حياة النساء إلى حد ما. فخيارات الزواج في مجتمع تكون فيه نسب الجنس متوازنة كانت تختلف اشد الاختلاف عن خياراته في مجتمع زاد فيه عدد الإناث على عدد الذكور[٢٦]. فقد أشارت

بعض الإحصائيات إلى زيادة نسبة الإناث البالغات من عمر (١٥-٦٤) سنة في بعض دول الخليج العربي في عام ١٩٨٠، ففي العراق كانت نسبة زيادة الإناث ٥٠% والمملكة العربية السعودية ٤٩% والكويت ٣٤%. هذه الزيادة راجعة إلى أن وفيات الذكور اكبر عادةً من وفيات الإناث في جميع مراحل العمر إذا تساوت العناية والأحوال الاجتماعية التي يعيش فيها الجنسان . حين بلغ توقع الحياة في العراق (٥٨) سنة للذكور و (٥٩) سنة للإناث[٢٧] إضافة إلى أن المرأة تنضج قبل الرجل بحوالي أربع سنوات ولهذا تكون النسبة ٤: ١ وبالتالي فأن النسبة تزيد كل اربع سنوات. فتتقدم في العمر ولا تجد من يقبل بها بعكس الرجل، فتقدم سن الزواج دائماً يكون ضد مصلحة المرأة[٢٨]. لمحدودية سن الإخصاب لديها بخلاف الرجل وبلوغها سن اليأس. فيختل التوازن في سن الزواج فيزداد عدد النساء المهيئات للزواج على عدد الرجال المهيئين له أحيانا زيادة كبيرة[٢٩]. وتلعب الهجرة دوراً هاماً في اختلاف نسبة الجنس مثل الهجرة الخارجية، فعدد المهاجرين الذكور يزيد على عدد المهاجرات في الحالات التي تتطلب قطع مسافة طويلة. وبالمقابل زادت نسبة الإناث في البلد التي رحل عنها أولئك المهاجرون، والهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن الكبيرة حتى تحمل على الغالب الذكور للعمل وتولي بعض المناصب الإدارية أو غيره وهناك مراحل متعاقبة في تطور الهجرات تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار والثبات في المكان الجديد وتزيد في المراحل الأولى نسبة المهاجرين الرجال عن النساء، كما تعتمد الهجرة على البالغين من متوسطي العمر من غير المتزوجين[٣٠]. الذين قد يتزوجون من أجنبيات من نفس البلد الذي هاجر إليه وذلك لرخص تكاليف الزواج، مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من النساء تعدى بهن العمر من دون زواج.

سادساً: <u>العوامل النفسية</u> : أن ارتقاء الفكر نحو أوضاع مثالية للزواج تدفع بالأنثى للوقوف طويلاً على عتبة القرار، خشية أن تقدم على زواج تندم عليه طول عمرها. فالخوف من عدم التوفق في الزواج على الرغم من تقدم الكثيرين أليها ، تجتاح الأنثى لدرجة أنها تصرفها عن الموافقة، فقد يكون هذا الخوف بسبب تجربة حب فاشلة مرت بها أو ما تعيشه من مشكلات أسرية بسبب العلاقة غير المنسجمة بين الوالدين ولفترة طويلة جعلها تخاف من تكرار التجربة. كذلك ما تراه من العلاقات السلطوية بين الزوج والزوجة فالزوج هو المسيطر والمتحكم في المنزل أما هي فلا تستطيع إبداء رأيها أو تحقيق رغبتها حتى في أمورها الشخصية فعليها ان تتقبل كل تصرفاته وسلوكه من دون أي مناقشة. لان هذا ما نصت عليه التشريعات الاجتماعية في غالبية الأقطار العربية على وجود التزامات عديدة للزوجة منها طاعة الزوج واحترامها لأرادته والطاعة تفرض وجود علاقة سلطوية أي رئيس ومرؤوس والزوج هو الرئيس والزوجة مرؤوسة ، وهذا ما يجعلها في بعض الأحيان تخاف الإقدام على الزواج فضلاً عن ما تسمعه من قصص زواج محزنة وأخبار طلاق، وهجر، وخيانة، وتشريد أطفال ما بين منزل والدهم، ومنزل والدتهم . هذا كله يجعل المرأة تنظر إلى الزواج نظرة متشائمة مظلمة وتعتبره حالة توتر وإجهاد وألم.

سابعاً: <u>العوامل الاختيارية أو القسرية</u> : ويقصد بالعوامل الاختيارية هو تدخل الإرادة الذاتية في حالة اللازواج دون خضوع الآدمي لضغوط قاهرة تدفعه للجوء إلى أن يكون عازباً، منها تصور المرأة بأن الزواج يقيد حريتها التي تتمتع بها من حيث خروجها وقت ما تشاء وكثرة علاقاتها التي تخسرها إذا تزوجت، وعدم الرغبة في تحمل مسؤولية الأسرة والأطفال. كذلك جمالها حيث كثرة الراغبين بها يجعلها ترتقي سلم الغرور والنظر من الأعلى ورفض الزواج متعلقة الى الارتباط بشاب تام الصفات، أيضا استقرار المرأة اقتصادياً والعيش مع أفراد عائلتها في مسكن خاص بها، فالأمان الاجتماعي زرع في نفسها القوة على اتخاذ قرار الاستقلالية وأصبحت هذه الفتاة غير مضطرة إلى الزواج من اجل الستره، فمع استمرار حصول المرأة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، لم يعد الزواج يمثل الشراكة الاقتصادية التي كان يمثلها في الماضي[٣١].

ان الحضارة الحديثة قد أتاحت منح الحياة والحرية والانطلاق ما قد يعوض على العزاب بعض ما يحققه الزواج ويحققه الترابط العائلي وطموح طالبي الزواج نساءً ورجالاً من مختلف الطبقات إلى أوضاع مثالية يصعب ويندر تحقيقها فيرغب كثيراً منهم العزوبة على زواج لا يحقق له الوضع المثالي[٣٢].

أما العوامل القسرية التي ليس للفتاة يد فيها سوى وجود ضغوط وظروف عاشتها منعتها من الزواج. كالقبح والدمامة التي تعد أهم الأسباب التي تؤثر في عنوسة المرأة، فالدميمة يقل خطابها أن لم ينعدموا، فالجمال هو شرط جوهري يبحث عنه الشاب في رفيقة دربه وكلما نقص مقداره كلما نقص مقدار حضها من الزواج والحياة الهنيئة، كذلك العاهات والإعاقات التي تصيب الفتاة فلا يفكر احد في الاقتران بها لأن الرجل يريد امرأة تخدمه ولا يريد امرأة يخدمها وحتى وان رضي بالزواج بها فالمجتمع لا يتركه وشأنه . فضلا عن الأمراض النفسية والعقلية التي تصيب المرأة أو أحد أفراد أسرتها تجعل من الصعوبة أن يتقدم لخطبتها رجل، وأهله يرفضون مثل هذا النسب، لان هذه الأمراض تعتبر من الأمراض الخطيرة والمستعصية فضلا عن أنها من الأمراض الوراثية.

أن عمل الفتاة غير المتزوجة والذي يسهم في ميزانية أسرتها قد يلقى عليها أعباء اقتصادية تجعلها تؤخر سن زواجها شاعرة أن من واجبها أن تستمر في مساعدة أسرتها وان الزواج قد يعيقها عن ذلك. وهناك عامل قسري آخر هو فقر الفتاة التي لا تستطيع هي وأهلها تجهيز نفسها لغرض الزواج في زمن يبحث فيه الشاب وأهله على من يدعمه مالياً.

الخلاصة

تضمن هذا الفصل العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج لدى المرأة العراقية وهي كالآتي:

١- العوامل الاقتصادية: كتكاليف الزواج التي تفوق مقدرة الرجل على توفيرها للمرأة.

٢- العوامل الاجتماعية: كرفض أهل الفتاة لرجل ترغب الارتباط به لأسباب طائفية او طبقية.

٣- العوامل السياسية: أصبحت نتيجة لما آلت إليه الحروب من دمار تركت آثارها السلبية على المجتمع.

٤- العوامل الثقافية: والتي هي سلاح ذو حدين الأول اكمال الدراسة والعمل وتحقيق الذات والثاني تأخر سن الزواج.

٥- العوامل الديمغرافية: ويتمثل بزيادة عدد الإناث على عدد الذكور.

٦- العوامل النفسية: كالخوف من عدم التوفيق في الزواج.

٧- العوامل الاختيارية أو القسرية: الاختيارية كخشية المرأة من تقيد حريتها، وقسرية كدمامة المرأة او العوق الخلقي.

هوامش البحث

[١] جودت احمد سعاده، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠م، ص٣١٧.

[٢] أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٥م، مادة (زوج) ص٢٩١-٢٩٢.

[٣] سناء الخولي (الدكتورة)، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٥٦.

[٤] ILDP، مشروع تطور القانون في العراق، وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية الواقعية للمرأة، العراق، تموز ٢٠٠٥م، ص ٥٨.

[٥] معن خليل عمر (الدكتور)، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٢٨٨.

[٦] سلسلة المعارف الإسلامية، آداب الأسرة في الإسلام، مركز الرسالة، قم المقدسة، ١٤٢٠هـ، ص ١٢-١٣.

[٧] محمد الحسيني الشيرازي (السيد)، كيف نزوج العازبات، دار صادق للطباعة، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٧٧-٨٠.

[٨] عبد الناصر توفيق العطار (الدكتور)، خطبة النساء، ص٥٨.

[٩] حوار الفكر، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، العراق ٢٠٠٦م، ص ٣٥.

[١٠] الرزاي، مصدر سابق، (عنس)، ص ٤٥٧-٤٥٨.

[١١] ابن منظور، مصدر سابق، ص ٩٠٠.

[١٢] محمود محمد الحسن (الدكتور)، قانون الأحوال الشخصية (عقد الزواج)، مؤسسة دار الكتب، الكويت، بدون تاريخ، ص ٢٢٩،.

[١٣] افتخار زكي عليوي، عادات وتقاليد الزواج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم الاجتماع، ١٩٩٠م، ص ٨١.

[١٤] حليم بركات (الدكتور)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٢٠٤.

[١٥] سامية حسن الساعاتي (الدكتورة)، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٧٨.

[١٦] منصور الراوي (الدكتور)، سكان الوطن العربي (دراسة تحليلية في المشكلات الديمقراطية)، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٤١٤.

[١٧] عصام الحرستاني وآخرون، عالم المرأة وهموم المرأة المعاصرة، دار عمار، عمان، ١٩٨٧م، ص ١١٢.

[١٨] سامية حسن الساعاتي (الدكتورة)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٦٢.

[١٩] معن خليل عمر (الدكتور)، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٠٠٠م، ص ٢٥٣.

[٢٠] علاء الدين جاسم (الدكتور)، البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت ودار التربية، بغداد، ١٩٧٥م، ص ١٧٧.

[٢١] لاهاي عبد الحسين، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٦م، ص ١٠٢-١٠٣.

[٢٢] محسن عوض، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٣٥٤.

[٢٣] تقرير، "تعداد الجثث في العراق، ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣-٢٠٠٥م"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٩، ٢٠٠٥م)، ص١٠٤-١٠٦.

[٢٤] ايفوت يزبك حداد، جون ل أسبوزيتو، الإسلام والعنوسة والتغير الاجتماعي، ترجمة أمل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٨.

[٢٥] عبد المنعم عثمان عبد الله، العنوسة أسبابها آثارها، دار الآفاق العربية، دمشق ٢٠٠٥م، ص ١٦٤.

[٢٦]كريستين ايه لوناريديني، حقوق المرأة، ترجمة أبو لبدة اسعد (الدكتور)، دار البشير، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٣٩.

[٢٧] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧م"، بغداد: مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، كانون الثاني ٢٠٠٧م، ص٢.

[٢٨] عبد الله محمد الرياطي، العنوسة هذا هو الحل، دار الأسرة، عمان، ٢٠٠٦م، ص١٠.

[٢٩] هدى زايف، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مصدر سابق، ص ٩٣.

[٣٠] أمينة علي كاظم (الدكتورة)، كريم خضر زكريا، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩م، ص٥١.

[٣١] انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥م، ص٢٦٤.

[٣٢] علي عبد الواحد وافي، قصة الزواج والعزوبة في العالم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر، بدون تاريخ، ص ١٤-١٥.

المصادر

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي الشريف.

١. جوددت احمد سعاده ، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠م، ص٣١٧.
٢. أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٥م، مادة (زوج) ص٢٩١-٢٩٢.
٣. سناء الخولي (الدكتورة)، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٥٦.
٤. ILDP، مشروع تطور القانون في العراق، وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية الواقعية للمرأة، العراق، تموز ٢٠٠٥م، ص ٥٨.
٥. معن خليل عمر (الدكتور)، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٠م.
٦. سلسلة المعارف الإسلامية، آداب الأسرة في الإسلام، مركز الرسالة، قم المقدسة، ١٤٢٠هـ.
٧. محمد الحسيني الشيرازي (السيد)، كيف نزوج العازبات، دار صادق للطباعة، بيروت، ٢٠٠٢م..
٨. عبد الناصر توفيق العطار (الدكتور)، خطبة النساء.
٩. حوار الفكر، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، العراق ٢٠٠٦م.
١٠. محمود محمد الحسن (الدكتور)، قانون الأحوال الشخصية (عقد الزواج)، مؤسسة دار الكتب، الكويت، بدون تاريخ.

١١. افتخار زكي عليوي، عادات وتقاليد الزواج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم الاجتماع، ١٩٩٠م.

١٢. حليم بركات (الدكتور)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

١٣. سامية حسن الساعاتي (الدكتورة)، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٤. منصور الراوي (الدكتور)، سكان الوطن العربي (دراسة تحليلية في المشكلات الديمقراطية)، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٠٢م.

١٥. عصام الحرستاني وآخرون، عالم المرأة وهموم المرأة المعاصرة، دار عمار، عمان، ١٩٨٧م.

١٦. معن خليل عمر (الدكتور)، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.

١٧. علاء الدين جاسم (الدكتور)، البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت ودار التربية، بغداد، ١٩٧٥م.

١٨. لاهاي عبد الحسين، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٦م.

١٩. محسن عوض، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٠. تقرير، "تعداد الجثث في العراق، ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣-٢٠٠٥م"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٩، ٢٠٠٥م).

٢١. ايفوت يزبك حداد، جون ل أسبوزيتو، الإسلام والعنوسة والتغير الاجتماعي، ترجمة أمل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م.

٢٢. عبد المنعم عثمان عبد الله، العنوسة أسبابها آثارها، دار الآفاق العربية، دمشق ٢٠٠٥م، ص ١٦٤.

٢٣. كريستين ايه لوناردیني، حقوق المرأة، ترجمة أبو لبدة اسعد (الدكتور)، دار البشير، عمان، ٢٠٠٤م.

٢٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧م"

٢٥. عبد الله محمد الرياطي، العنوسة هذا هو الحل، دار الأسرة، عمان، ٢٠٠٦م، ص١٠.

٢٦. أمينة علي كاظم (الدكتورة)، كريم خضر زكريا، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩م.

٢٧. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥م.

٢٨. علي عبد الواحد وافي،قصة الزواج والعزوبة في العالم، مكتبة نهضة مصر،بدون تاريخ.